

5



الجمهوريّة اللبنانيّة  
وزارة الماليّة  
المدير العام

تعتيم رقم: ٢٣٦٩/١٥٨

تاریخ: ۱۰ مئی ۲۰۲۰

الى الوحدات المعنوية

بشأن إغفال الحسابات المالية وأمكانية تصحيح بعض القيود

كثُرت التساؤلات مؤخراً حول تاريخ إيقاف الحسابات المالية وحول إمكانية تصحيح بعض القيد بعد إيقاف الحسابات.

ومن أجل وضع الامور في نصابها الصحيح،

نذر بـما يـلى:

أولاً: في ما خص اقفال الحسابات

١- تنص المادة ٢٩ من المرسوم رقم ١٠٣٨٨ الصادر بتاريخ ٩ حزيران ١٩٩٧ (التصميم العام لحسابات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات) على ما يلي:

"تُنقل حسابات الدولة بنهاية الفترة المحددة لتنفيذ الموازنة، وتتنظم الموازنين العائدة لها من قبل كل محاسب عمومي وتقدم خلال المهلة المحددة له لذلك".

٢- وتحدد المادة ٨ من قانون المحاسبة العمومية الصادر بالمرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ٣٠ كانون الاول ١٩٦٣ الفترة المحددة لتفيد الموازنة بالنص على ما يلي:

"يمكن المثابرة على صرف نفقات السنة المالية حتى تاريخ ٣١ كانون الثاني من السنة اللاحقة، على أن تقييد بتاريخ ٣١ كانون الاول من السنة التي صرفت على حسابها فاللتاريخ المحدد لإغفال حسابات كل سنة مالية ادنى هو الحادي والثلاثون من كانون الثاني من السنة اللاحقة.

وعليه فإن إغلاق الحسابات يعني عدم إمكانية إجراء أي قيود عليها إلا وفقاً لما أجازه القانون كما سنبين في البند -ثانياً- التالي.

ثانياً : في ما خص إمكانية تصحيح بعض القيود

١- تنص المادة التاسعة من قانون المحاسبة العمومية الصادر بالمرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٦٣ على ما يلي:

"يمكن تصحيح الأخطاء المادية والأخطاء في التسبيب بقرار من وزير المالية يصدر بناءً على طلب الإدارة المختصة حتى الخامس عشر من شهر آذار من السنة التالية".  
الامر الذي يعني بأن الحسابات المالية التي أغلقت بتاريخ ٣١ كانون الثاني يمكن إعادة فتحها من أجل إجراء قيد تصحيحة في حال تبين أن هناك أخطاء مادية أو أخطاء في التسبيب على أن يتم التصحيح بقرار من وزير المالية (او من يفوضه وزير المالية بذلك وفقاً للأصول التي ترعى التفويض)". وعلى أن يصدر هذا القرار بناء على طلب الإدارة المختصة، أي عملياً الإدارة المنفذة من جهة، والإدارة التي تمسك الحسابات من جهة ثانية، عندما تقوم هذه الأخيرة بتنظيم موازن الحسابات تمهدأً لتقديمها ضمن المهلة المحددة لذلك.

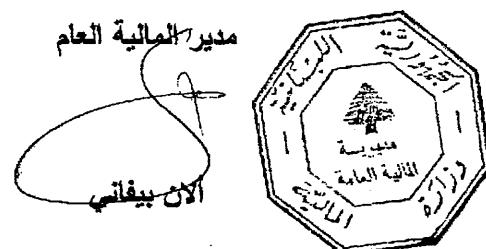
ومن المتفق عليه أن من يملك صلاحية تصحيح الأخطاء، أي وزير المالية أو من يفوضه بذلك قانوناً، هو من يملك صلاحية الامر بفتح الحسابات التي تم إغلاقها وذلك ضمن المهلة المحددة للتصحيح.

أما ما يتم اكتشافه من أخطاء بعد انتهاء المهلة المحددة أي بعد الخامس عشر من شهر آذار من السنة اللاحقة، فيتم تصحيحة بقيد في موازنة السنة الجارية التي يتم التصحيح خلالها.

بناءً على ما تقدم، يحظر ما يلي:

- إبقاء الحسابات المالية مفتوحة بعد التاريخ المحدد لإغلاقها.
- إعادة فتح الحسابات المالية التي جرى إغلاقها إلا وفقاً لأحكام المادة التاسعة من قانون المحاسبة العمومية.

ويقتضي التقيد بمضمون هذا التعميم تحت طائلة المسئولية.



يبلغ إلى مديرية :

- المحاسبة العامة.
- الخزينة.
- الصرفيات.
- الموازنة.
- الواردات.
- الضريبة على القيمة المضافة.